

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية

وزارة الموارد المائية

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

14 MARS 2013

## تعليمية وزارية مشتركة

رقم: 196 / 0.0

- السادة ولاية ولايات: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، تندوف، الوادي وغرداية.

- والسادة: المدير العام للغابات (DGF)، المدير العام للمؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية (EAGR)، المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA)، المدير العام للمكتب الوطني لدراسات التنمية الريفية (BNEDER)، المدير العام للمؤسسة العمومية لإنجاز آبار السقي والأشغال الكهروميكانيكية (FOREMHYD)، والمدير العام للديوان الوطني للسقي وصرف المياه (ONID).

وللتبليغ إلى:

- السادة: مديري الموارد المائية، مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات، مديري التعليم والتكوين المهنيين للولايات المذكورة أعلاه.

**الموضوع:** تخفيف إجراءات الوصول إلى العقار الفلاحي، وإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية المواشي، ومناصب عمل مستدامة في ولايات الجنوب.

لقد أصبح الوصول إلى العقار الفلاحي في إطار استصلاح الأراضي، لاسيما في ولايات الجنوب، يشكل إنشغالا دائما للسلطات العمومية، بالنظر إلى القدرات الهائلة التي تتوفر عليها هذه المناطق من موارد مائية وأراض قابلة للاستغلال والتثمين.

بالفعل، فإن ولايات الجنوب تشكل بلا منازع، خزاناً هاماً في مجال التشغيل والإنتاج الفلاحي حيث يتعين تعزيز تطورها وتقييمها.

وبهذا الصدد، فإن الإجراءات الواردة في هذه التعليمات ترمي إلى ضمان مناصب شغل منتجة ومستدامة، ورفع مستوى الانتاج.

وفضلاً عن الترتيبات التشريعية والتنظيمية المعمول بها، فقد تم وضع تدابير عملية بموجب المنشورين الوزاريين المشتركين رقمي 108 و 402 المؤرخين في 23 فيفري و 8 جوان 2011، المتعلقين على التوالي، بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية المواشي، والتأمين العقاري للمستثمرين الفلاحيين، وكذا التعليمات الوزارية المشتركة رقم 162 المؤرخة في 13 فيفري 2013، المتضمنة تفعيل الترتيبات المتعلقة بالعقار الفلاحي في ولايات الجنوب. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج المقرر على المدى المتوسط هو من الأهمية بمكان باعتباره يرمي إلى بلوغ مليون هكتار من الأراضي المنتجة.

وللقيام بذلك، ستسهر كل القطاعات من خلال مصالحها غير المركزية على مستوى الولايات المعنية، على تعبئة موارد بشرية ومادية ومالية معتبرة.



بيد إن هذه التعليلة تهدف ليس فحسب إلى تخفيف الإجراءات الإدارية، بل أيضا وخاصة إلى تظافر كل الوسائل، على مستوى القاعدة، التي يتعين حشدتها وتشرك السكان المحليين فور المبادرة بالمشاريع، من خلال المستفيدين بالإمتياز في الجنوب.

### أولا: التعجيل بوتيرة إنجاز البرامج الممولة من الدولة:

كلما حددت مساحة للاستصلاح من قبل اللجنة التوجيهية للتنمية الفلاحية والريفية، التي يترأسها والي الولاية، يتعين صياغة عقد مع المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية، قصد الشروع في عمليات الري الفلاحي للمساحات الزراعية المعنية، على أساس العمليات المسجلة بعنوان الولاية في صندوق الجنوب وفي المخطط القطاعي اللامركزي {PSD}.

وبهذا الشأن، فإن العمليات التي يتعين الشروع فيها، تخص تهيئة المساحات، ولا سيما العمليات المهيكلية المرتبطة بحشد المياه، والإتيان بالطاقة، وفك العزلة، وصرف المياه، وتجزئة المستثمرات (بمساحة 10 هكتارات على الأقل)، وتجهيز أنظمة السقي.

وعندما يتعلق الأمر بإنجاز عمليات لحفر الآبار، وتجهيز المساحات، تكلف المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية بالتعاقد على إنجازها، بصيغة التراضي، في إطار الإتفاقية التي ستربطها مع المؤسسة العمومية لإنجاز آبار السقي والأشغال الكهروميكانيكية {FOREMHYD} والديوان الوطني للسقي وصرف المياه {ONID}، أو حتى مع مؤسسات أخرى متخصصة في هذا المجال، المؤهلة من قبل وزارة الموارد المائية.

أما المساحات الموجهة لكبار المستثمرين فسيظل يحكمها المنشور رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011.

### ثانيا: تنصيب المستفيدين بالإمتياز:

يتعين على المدير الولائي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية أن يرسل قائمة المتعاملين المعتمدين من طرف لجان الدوائر في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011، إلى والي الولاية، فور انتقائهم المسبق، وإلى رئيس مشروع المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية، بالنسبة للمساحة المعنية.

كما يجب على الديوان الوطني للأراضي الفلاحية أن يرافق المستفيدين بالإمتياز في تكوين الملف الضروري لإعداد سندات الإمتياز.

وعلى الولاية أيضا، أن يتخذوا كل التدابير المطلوبة للعمل على التعجيل بإجراءات إعداد سندات الإمتياز الضرورية لمنح القروض الاستثمارية.

وقصد رفع مستوى عرض القطع الأرضية بما يسمح بتلبية الطلب عليها، وتطبيقا للأحكام التنظيمية المعمول بها، يكلف الولاية كذلك باتخاذ الترتيبات المناسبة للقيام بتطهير حالات ذوي الأراضي المهملّة، أو التي لم يتم استصلاحها خلال السنوات الأخيرة في الآجال القانونية.

### ثالثا: مرافقة المستفيدين بالإمتياز على صعيد التكوين:

سيتم توظيف المستفيدين بالإمتياز من قبل المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية من خلال عقود محددة المدة (CDD)، بغرض المشاركة في أشغال الاستصلاح، وذلك إلى غاية وضع القطع الأرضية المعنية حيز الانتاج. وفور توظيفهم، سيستفيد ذوو الإمتياز من تكوين في التقنيات الفلاحية وتسيير المستثمرة الفلاحية.

وفي هذا الإطار، يكلف مسؤولو مؤسسات التكوين الفلاحي في كل من تيميمون وتقرت، بالقيام فوراً، بالتعاون مع مديريات المصالح الفلاحية المعنية، والمؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية، بوضع برامج التكوين المناسب، وتهيئة ظرف استقبال ذوي الإمتياز.



ونفس هذا التوجه يخص مراكز التكوين المهني في إطار التعليم الوزارية المشتركة بين وزارتي الفلاحة والتنمية الريفية، والتكوين والتعليم المهنيين، المؤرخة في 22 جانفي 2013، والمتعلقة بالشراكة لتطوير التكوين في الشعب المرتبطة بالفلاحة والتنمية الريفية.

#### رابعا: مرافقة المستفيدين بالإمتياز إلى غاية بلوغ مرحلة الإنتاج:

فور إنجاز عمليات التهيئة المائية الزراعية، وقصد ضمان أفضل شروط الاستغلال العقلاني للقطع الأرضية المحددة، ستقوم المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية، بالتشاور مع المستفيدين بالإمتياز، بتأطير العمليات الأولى للبدء في الزراعة.

وستتمثل هذه المرافقة في التموين بالمدخلات، والاقتناء المحتمل للآلات الفلاحية، إلى جانب التأطير التقني من أجل احترام المسارات التقنية للإنتاج وكل عمل آخر يشجع على إنجاز العملية.

وفضلا عن التدابير التحفيزية التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2011، لفائدة ولايات الجنوب، وخاصة في مجال إتاحة حق الإمتياز (بالدينار الرمزي)، فقد تقرر تمديد أجل التخفيض الكامل لقرض {التحدي}، إلى خمس (05) سنوات.

ومن أجل إنجاز هذه العمليات، ستعتمد المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية، بالإتفاق مع ذوي الإمتياز ولحسابهم، على قرض {التحدي}، الموحد دون فوائد.

ومن المنتظر بفضل كل هذه التدابير، أن يتحقق تجنبا حقيقيا للفاعلين المعنيين وخاصة منهم المستفيدين بالإمتياز، ليس فقط من أجل استحداث مناصب عمل منتجة ومستدامة، بل أيضا من أجل بروز أقطاب حقيقية ومؤكدة للإنتاج لفائدة السكان المحليين، إلى جانب المساهمة بشكل ملحوظ في تعزيز مستوى الأمن الغذائي للبلاد.

وجدير بالذكر أن هذه الولايات وخاصة ولايتي الوادي وبسكرة، قد سمحت لقطب ولايات الجنوب، بالمساهمة سنة 2012، بنسبة 18,3%، من قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني، مع العلم أن الهدف المتوخى لهذه الأخيرة، يتمثل في بلوغ نسبة 30% في أقرب الأجل الممكنة.

واعتبارا للتجارب التي اكتسبتها ولايتا الوادي وبسكرة، فإنه يقترح بقوة على باقي الولايات أن تنظم لفائدة ذوي الإمتياز، سفرات دراسية لتمكينهم من الاطلاع على التجارب الموفقة والاستلهام منها.

أخيرا، وبالنظر إلى أهمية التدابير المتخذة، فإنه يطلب من الجميع، كل فيما يخصه، اتخاذ الترتيبات الضرورية لتجسيدها على عجل، وضمان توزيع هذه التعليم على أوسع نطاق.

وزير الموارد المائية

وزير الداخلية والجماعات المحلية

وزير الداخلية والجماعات المحلية

مستلة

هو ولد قابلية

وزير الفلاحة والتنمية الريفية

نسخة إلى السادة:

- الوزير الأول (على سبيل عرض حال)،

- وزير المالية (للإعلام)،

- وزير التكوين والتعليم المهنيين (للإعلام)،